ملخص الدراسة

تناولت الدراسة أهمية القوائم المالية المنشورة والقوائم المالية المصاحبة لها في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية والآثار المترتبة عليه، وركزت الدراسة علي اثر إصدار قائمة التدفقات النقدية علي سوق المال نسبة لدقة وتفصيل المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية وفي ذلك السياق تناولت الدراسة في فصلها الأول تمهيد عام عن الدراسة وتعريف المشكلة واهية الدراسة وأهدافها وكذلك المناهج والفروض وتنظيم الدراسة وحدود الدراسة عن الفترة من ١٩٩٥ إلي ٢٠٠٢ وأدبيات الدراسة أو الدراسات السابقة، كما تناولت الدراسة في فصلها الثاني الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها والتطور التاريخي لها مع النماذج المختلفة لها بالإضافة إلي نبذه تاريخية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية وكفاءة سوق المال واثر توزيعات الأرباح علي قيمة المنشأة إما الفصل الثالث قد تناولت فيه القوائم المالية المنشورة والقوانين والمعايير التي تحكم إعدادها والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في البورصات العالمية وأسس التحليل المالي لاتخاذ القرارات إما في الفصل الرابع فكانت فيه الجانب التحليلي واثبات الفرضيات ٠ اتبع في هذه الدراسة منهج مختلط مابين المنهج ألوصفي للمعلومات في البيانات الأولية والثانوية والمنهج الوفي التحليلي من المصادر الأولية مما أدى إلي خروج الدراسة بعدة نتائج التي ترتبت عليها توصيان مما قد توتر علي التطبيق العملي في الوقت الحاضر وعلي الدراسات في المستقبل ٠ولقد قامت الدراسة باختبار الفرضيات الآتية:-

١. المعلومات الوارد هـ بقائمة التدفقات النقدية وأهميتها لدى المستثمر ٠
٢. الاعتماد علي قائمة الخل وأثرها علي روس الأموال ٠
٣. الأثر الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية٠

وهذا قد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج:-

١.أن لقائمة التدفقات النقدية اثر كبير في قرارات سوق المال٠
٢. قائمة التدفقات النقدية هي احد محددات كفاءة سوق المال٠
٣. إن القوائم المالية المنشورة مجتمعة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات٠
٤. الدور الهام الذي لعبته الجمعيات المهنية والأكاديمية في إصدار قائمة التدفقات النقديه٠
٥. الأثر السلبي لسوق المال وأسعار الأسهم في حالة عدم إصدار قائمة التدفق النقدي٠
٦. جميع الشركات المدرجة بالسوق لا تصدر قائمة التدفقات النقدية٠

وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات وهي:-

١ - إلزام جميع الشركات المدرجة بإصدار قائمة تدفق نقدي ٠

٢ – إلزام جميع الشركات بإصدار تقارير قطاعية٠

٣ – وضع تعليمات السوق في متناول يد جميع المستخدمين.

٤ – علي المهنيين والأكاديميين في السودان العمل لإصدار معيار خاص بسوق المال.

٥ – علي وزارة المالية العمل علي خلق سوق كفء لما لها من سلطات عبر سياساتها٠

٦ – علي سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل علي المطالبة بالقوائم الفترية ٠